

Distr.: General
5 August 2022
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 167 من جدول الأعمال
تقرير لجنة العلاقات مع البلد المضيف

رسالة مؤرخة 5 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد
الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة موجهة إليكم من وزير خارجية الاتحاد الروسي، سيرغي لافروف
(انظر المرفق)، تتعلق بالانتهاكات الممنهجة من جانب سلطات الولايات المتحدة لالتزاماتها الناشئة عن
الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة لعام 1947.
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند 167 من جدول الأعمال.

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 5 آب/أغسطس 2022 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالروسية]

موسكو، 3 آب/أغسطس 2022

أنتم على علم تام باستمرار الحالة غير المقبولة الناجمة عن الانتهاكات الممنهجة والمحددة الأهداف التي ترتكبتها سلطات الولايات المتحدة لالتزاماتها القانونية الدولية بموجب الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة لعام 1947. وأود أن أؤكد مجددا أنني أبلغتكم بالحالة في رسالتي المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2022، ووجهت الانتباه إلى ضرورة اتخاذ إجراءات فورية في هذا الصدد. ولم يرد أي رد على تلك الرسالة حتى الآن.

وقد لوحظت هذه الانتهاكات التي ارتكبتها الولايات المتحدة، مرارا وتكرارا، من قبل لجنة العلاقات مع البلد المضيف وفي قرارات الجمعية العامة بشأن تقارير تلك اللجنة (الواردة في رسالتي المؤرخة 16 كانون الثاني/يناير 2022).

وفي الآونة الأخيرة، لجأت سلطات البلد المضيف، رغبة منها في وضع المزيد من العقوبات أمام عمل الوفد الروسي لدى المنظمة، على خلفية تواطؤ الأمانة العامة، إلى اتخاذ تدابير تصل إلى حد رفض منح التأشيرات رفضا رسميا (بالإضافة إلى حالات عديدة من التأخير في إصدار التأشيرات ومن عدم الاستجابة لطلبات الحصول على التأشيرات).

وتلقى إخطارا من ذلك النوع الممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي للتعاون الدولي في مجال أمن المعلومات، أ. ف. كروتسكيخ، الذي كان يعتزم المشاركة، بصفته رئيسا للوفد الروسي، في اجتماعات فريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية المعني بأمن المعلومات على الصعيد الدولي.

ونود أن نشير إلى أنه منذ عام 1953، توصل الأمين العام آنذاك، داغ همرشولد، إلى تفاهم مع الولايات المتحدة مفاده أنه إذا أثار ممثل أي دولة شواغل "أمنية" في واشنطن، تُعقد مشاورات وتُحل المسألة في نهاية المطاف في إطار الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بشأن مقر الأمم المتحدة لعام 1947، أي عن طريق التحكيم ("التدابير المؤقتة"، الفرع 8 من الفصل الرابع من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة للفترة 1953-1954، الوثيقة A/2663).

ولم يصدر أي رد علني من الأمانة العامة على إساءة استخدام الولايات المتحدة، بشكل صارخ ومرة أخرى، لمركزها بوصفها البلد المضيف للأمم المتحدة، كما لم تُتخذ بعد أي خطوات رسمية للشروع في التحكيم.

وهذه المنظمة العالمية بحاجة، الآن وأكثر من أي وقت مضى، إلى دوركم كضامن لوفاء الولايات المتحدة بالتزاماتها بموجب الاتفاق واستجابتها لتوصيات اللجنة وامتنالها لقرارات الجمعية العامة، بحسن نية. وإزاء هذه الخلفية، يبدو أن تقاعس الأمانة العامة بشأن مسألة التحكيم يظهر بمظهر عدم احترام المصالح المشروعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، أبرزنا أيضا أن كبار المسؤولين في مكتب الشؤون القانونية تجاهلوا اجتماع لجنة العلاقات مع البلد المضيف المعقود في 11 تموز/يوليه 2022. ونأمل ألا يحدث ذلك مرة أخرى.

وقد نشأ حجم هائل من المشاكل في العلاقات بين عدد من البلدان والولايات المتحدة في سياق الأمم المتحدة. وليس من المقبول أن تتجاهلها الأمانة العامة. وفيما يتعلق بهذه المسألة، لديكم كل السلطة التي تحتاجون إليها من الجمعية العامة لبدء إجراءات التحكيم ضد الولايات المتحدة. وقد وجهت الدول المتضررة دعوات ملحة لتحقيق ذلك (انظر الرسالة المؤرخة 31 آب/أغسطس 2021 الموجهة إليكم من ممثلي الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وكوبا ونيكاراغوا، الوثيقة A/75/1014).

وأود أن أشير مرة أخرى إلى أنكم تشغلون منصب كبير الموظفين الإداريين في الأمم المتحدة وأنه من واجبكم في هذه الحالة أن تستخدموا سبيل الانتصاف القانوني الوحيد متاح للأعضاء في المنظمة ضد التمييز التعسفي والصارخ من جانب البلد المضيف.

وأحثكم على عدم تأخير الأمر أكثر مما تأخر، وعلى الشروع رسمياً في إجراءات التحكيم ضد الولايات المتحدة فيما يتعلق بجميع المشاكل التي حددتها الجمعية العامة (مشاكل التأشيرات؛ وتدابير الحد من الحركة في حدود "دائرة يبلغ نصف قطرها 25 ميلاً"؛ وإغلاق جزء من مباني البعثة الدائمة للاتحاد الروسي في منطقة أبر بروكفل (Upper Brookville)). وأكون ممتناً لو تفضلتم بتزويدنا بمعلومات عن الخطوات الملموسة التي تتخذها الأمانة العامة تحقيقاً لتلك الغاية.

(توقيع) سيرغي لافروف